وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية الحقوق
الدراسات العليا

القانون الدستوري

(حل البرلمان)

المحاضرات التي القتها الأستاذ المساعد الدكتور

سلمى طلال عبد الحميد

على طلبة الماجستير /قسم القانون الجنائي

في كلية الحقوق

للعام الدراسي

٢٠١٩-٢٠٢٠

الفصل الدراسي الاول

أهمية حل البرلمان

يحتل حق حل البرلمان مكاناً بارزاً وأهمية كبيرة في القانون الدستوري بشكل عام وفي النظم البرلمانية بشكل خاص حتى عده البعض بأنه أساس النظام البرلماني ولعل أهميته تتمثل في إنه وسيلة لتحقيق التوازن بين السلطتين ووسيلة لتقرير المسؤولية السياسية كما إن الحل هو وسيلة للرجوع إلى الشعب مصدر السلطة وصاحب السيادة.

١- الحل وسيلة لتحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية:-

يكاد يجمع الفقه الدستوري على إعتبار حق الحل أداة توازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية فهو الحق الذي تبتغي من خلاله الدساتير لإيجاد التوازن بين تلك السلطتين.

ذلك إنه لما كان التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هو جوهر النظام البرلماني إذا ذهب عنه ذهب وإضطرب وهو الأساس الذي تبنى عليه فكرة البرلمانية ولما كان حق الحل يمثل أهم أركان هذا التوازن الذي يشكل مع المسؤولية الوزارية مصدره ولا يقوم النظام البرلماني بفقدان أحدهم.

فإنه بذلك يمثل أحد الأسس المهمة التي يرتكز عليها هذا النظام وبات لزاماً أن يكون للسلطة التنفيذية حق الحل فبدون حق الحل لا يكون هناك نظام برلماني حقيقي إذ ينتهي الأمر بالحكومة إلى الخضوع خضوعاً تاماً للبرلمان وسيؤدي ذلك إلى إختلال التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح الأولى ولا يصبح بذلك نظام برلماني فهذا الحق وحده لا يمكن الوزراء من أن لا يكونوا مجرد أداة تابعة للبرلمان وهو سلاح الوزارة في مواجهة سلاح البرلمان حتى لا تصبح لقمة سائغة يستطيع البرلمان إسقاطها متى أراد فتؤثر السلامة وتقبل أن تكون تحت مشيئته.

ويساهم الحل أيضاً في تحقيق التوازن بين الحكومة والبرلمان من خلال تهديد الحكومة للأخير بحله مما يحمله على التفاهم والإتفاق معها فالتهديد بحل

المجلس هو بداية التعقل بالنسبة لأعضاءه مثلما يمكن للبرلمان أن يحل محل الحكومة على التفاهم والإتفاق معه بواسطة التهديد باللجوء إلى سحب الثقة فنحن بصدد أسلحة متساوية القوة وهو كما يسميه البعض ((توازن الرعب)).

وفي الواقع لا يخفى ما للتوازن من أهمية كبيرة في مجال النظم السياسية حيث إن من شأن التوازن بين سلطات الدولة هو الحيلولة دون سيطرة سلطة على غيرها من السلطات وهذا كله بهدف سد الطريق أمام الدكتاتورية فالشعوب التي لا تقيم نظامها السياسي على توازن السلطات تتبنى حتماً الدكتاتورية حيث لا بديل عن الإثنين أمام التوازن أو الدكتاتورية.

وظاهرة تركيز السلطة في يد هيئة واحدة وتمييزها عن باقي الهيئات مثلما تتحقق في النظم الدكتاتورية فإنها قد تتحقق في النظم الديمقراطية، غاية الأمر إن ظاهرة تركيز السلطة في النظم الدكتاتورية تهتم لصالح فرد واحد بينما في النظم الديمقراطية تكون لصالح هيئة واحدة وإخضاع باقي الهيئات لها حيث إن من شأن تركيز السلطة بيدها يؤدي أيضاً إلى إستبدادها وطغيانها متخذين من أساس تمثيلهم للشعب سنداً لذلك وبدرجة تفوق إستبداد الملوك والحكام لأنها ترتدي رداء التعبير عن إرادة الأمة وممارسة السيادة نيابة عنها وهذا ما يحدث حين لا يمنح حق الحل للسلطة التنفيذية في مواجهة السلطة التشريعية حيث تنتفي المساواة فيما بينهما وتصبح السلطة التنفيذية مجرد هيئة تابعة.

٢- الحل وسيلة لتقرير المسؤولية السياسية:-

إن دساتير الدول البرلمانية فيما تتضمنه من قواعد وأحكام وسمات للنظام البرلماني تعبير عن أسمى وأعلى سبل الإلتزام القانوني للمسؤولية السياسية وحق الحل وجهان لعملة واحدة في النظام البرلماني.

فالسلطة وهي تباشر إختصاصاتها تتخذ سياسة عامة وتتبع إجراءات وتتخذ قرارات هدفها من ذلك هو تحقيق الصالح العام ويتعين أن تكون هذه السلطة بطبيعة الحال حائزة على ثقة باقي السلطات في الدولة بحيث إذا فقدت هذه الثقة أو أخطأت أخطاء جسيمة وأتت بأعمال لا تتفق والصالح العام يتعين عليها أن تتخلى عن السلطة طواعية وإن لم تفعل ذلك فإن على السلطات الأخرى أن تتحرك لإرغامها على ذلك وتلك هي فلسفة المسؤولية السياسية بصفة عامة.

وقد عمل النظام البرلماني في ذلك من خلال موازنة السلطة بالمسؤولية ذلك عبر تقريره لعدد من الوسائل الدستورية الخاصة تملكها كل سلطة لمراقبة الأخرى ومحاسبتها إذا ما خرجت عن الإطار المرسوم لها وردها على نطاق المباديء الدستورية ومن أخطر هذه الوسائل هو مبدأ المسؤولية السياسية وذلك بسبب الثقة وزحزحة هذه السلطة عن الحكم وتتحقق هذه المسؤولية بمعناها العام في النظام البرلماني عن طريق مسؤولية الوزراء أمام البرلمان وسحب الثقة عنه وتتحقق أيضاً عن طريق حق حل البرلمان من قبل السلطة التنفيذية.

إذ يعد هذا الحق نوعاً من المسؤولية السياسية للبرلمان أمام الجهة التي تقوم بإستعماله سواء كانت وزارة أم رئيس دولة وذلك بشكل مباشر أو عن طريق الشعب بشكل غير مباشر إذ تثور هذه المسؤولية للأحزاب السياسية ومرشحيها أمام الشعب بمناسبة إجراء الإنتخابات.

الدول التي لم تنجح في إيجاد التوازن بين السلطات عبر الوسائل التي ذكرناها وتركت من يمارس تلك السلطة دون مساءلة عند الخروج عن إطارها الدستوري

ما زالت دولاً متخلفة عن ركب الحضارة والبديل فيها عن ذلك شديد الوطأة وهي الثورات والإنقلابات العسكرية في حين إن الدول التي طبقت المسؤولية السياسية للحكام لم تحدث فيها ثورات أو إنقلابات بالتالي تتمتع بإستقلال سياسي كبريطانيا مثلاً، وهكذا فإن الهدف من تقرير المسؤولية السياسية بكافة أشكالها هو إنتظام السلطات وتوازنها وتنقيتها من الأطماع وسوء الإستعمال ووضع حدود لكل سلطة تكبح جماحها لذلك تتفادى بدائلها الحتمية وهي الإنقلابات والثورات فكل سلطة سياسية تمارسها أي مؤسسة دستورية في الدولة تقابلها مسؤولية سياسية عنها وخارج هذا الإطار فإن النظام الدستوري يكون غير ديمقراطي.

٣- الحل وسيلة للخروج إلى الشعب مصدر السلطة وصاحب السيادة:-

يؤدي الشعب صاحب السيادة في ظل الديمقراطية المعاصرة دوراص كبيراً إذ هو الحكم الفيصل بين المتنافسين السياسيين فمن إتجهت إرادة الشعب نحو إسناد السيادة إليه إستأثر بها بطريقة مشروعة ومارسها في إطار من الحماية التي تسبغها عليه الإرادة الشعبية فالديمقراطيات المعاصرة تعطي للشعب دور الحكم ويتجلى ذلك واضحاً في حل البرلمان فإذا كان حق الحل يعبر عن وجود أزمة عند ممارسته فعن طريقه يتم تحكيم الشعب إذ يسمح بتدخل الهيئة الإنتخابية في الحياة السياسية في الوقت الذي تعاني فيه المؤسسات خلافاً أو مشكلاً خطيراً فتصبح صاحبة الفصل في كل نزاع هو أمر ألم بالحياة السياسية وبذلك يمارس الشعب دوره كحكم بين الحكومة والبرلمان وكمرجعية تجري العوجة إليها في الأزمات لكون الشعب مصدر السلطات في الأنظمة الديمقراطية وبذلك يكون حق حل المجلس النيابي أحد الوسائل الممكنة لإستطلاع رأي الشعب فضلاً عن ذلك فإن الحل يمكن الشعب من التأكد من مدى توافق تصرفات النائب مع رغبات الأصيل وميوله بالتالي فهو وسيلة تمنح الشعب فرصة التعبير عن مدى قبوله لنوابه إنه وسيلة لرقابة وملاحظة مدى تطابق إرادتي الشعب والنواب.

هذا وإن كان الحل قد منح السلطة التنفيذية للنظام برلماني إلا إنها تمارسه نيابة عن الشعب وذلك لمنع البرلمان من أن يفرض سياسة لا تتحقق مع أماني البلاد ورغبات الناخبين فيساندها الشعب في مجابهة هذه السياسة مستهدفاً بذلك تحقيق الصالح العام فهو لا يهدف بذلك إلى تغليب إرادة الحكومة أو البرلمان المنحل وإنما تغليب إرادة الشعب الناخب.

بعض الآراء المضادة لحق الحل:-

وإذا كان لحق الحل الأهمية التي لا يمكن إنكارها في المجال الدستوري إلا إن تقرير هذا الحق لقي معارضة من جانب بعض الفقه يمكن إجمالها بالآتي:-

١- إنه إجراء غير ديمقراطي:- لكونه منافي لمبدأ سيادة الأمة إذ إن المجلس النيابي هو الممثل لهذه السيادة فكيف تعطى السلطة التنفيذية حق الإعتداء عليها بالقضاء على هذه المجالس.

٢- حق الحل يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات:- فهو إذ يعطي السلطة التنفيذية حق حل البرلمان يكون قد تضمن خرقاً للمبدأ وتشويهاً له.

٣- إنه يؤدي إلى تقوية مركز السلطة التنفيذية إزاء السلطة التشريعية:- إذ يضع الأخير تحت التهديد المستمر وأساس ذلك إن هذا الحق يجعل النواب دائماً يترددون في إثارة المسؤولية السياسية وإسقاط الحكومة طالما تحقق من إن سحب الثقة من الوزارة يترتب عليه سقوط البرلمان لا الوزارة ولكونهم يعلمون مقدماً بالنتائج التي تترتب على الحل من حيث إجراء الإنتخابات الجديدة وآثارها غير مضمونة.

٤- إن المجلس النيابي هو الذي يقوم بإختيار رئيس الدولة:- فإذا كان من حق الرئيس أن يحل المجلس فمعنى ذلك إن الوكيل يقوم بعزل الموكل وهو ما يتعارض مع قواعد الوكالة القانونية.

وقد رد جانب من الفقه على هذه الإعتراضات وهم الرأي الغالب:-

١- ليس هناك ثمة تعارض بين حق الحل والديمقراطية ذلك لأن البرلمان ليس صاحب السيادة ويكون الحل تدعيماً لسيادة الأمة إذا إبتعد البرلمان عن ميولها ورغباتها وتجاوز حدوده أو فشل بأداء مهامه الأمر الذي يستوجب حله والعودة إلى الإنتخابات التي قد تكون نتائجها مخيبة لآمال الجهة التي إتخذت قرار الحل.

ثم إنه كيف يمكن عد الحل متعارضاً والديمقراطية في حين إن الشعب هو مصدر السلطات في الأنظمة الديمقراطية وتلجأ إليه الحكومة لكي تستفيه عندما ترى إن البرلمان قد إنحرف عن إرادة الناخبين لذا فهو يعتبر مظهراً من مظاهر الديمقراطية وسلاحاً ديمقراطياً دون جدال إذا ما تمّ إستخدامه على الوجه الصحيح.

٢- إن هذا الحق لا يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات لأنه يؤدي إلى ضمان إستقلال السلطة التنفيذية في مواجهة السلطة التشريعية ويساعد ذلك على الحد من إستبداد البرلمان وإسرافه.

٣- إن حق الحل لا يقصد منه تغليب إحدى السلطات على الأخرى بل تغليب إرادة الشعب وعليه فهو لا يقوي من مركز الوزارة أمام البرلمان لأن الوزارة تجد نفسها إثر الإنتخابات في ذات المركز حيث ستكون في مواجهة برلمان جديد له الكلمة الفاصلة في كل أمور الدولة.